

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين
شركة اللجين القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة اللجين القابضة ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والايضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما وفيها أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

لفت انتباه

نود أن نلفت الانتباه الى ما يلي:

١. الإيضاح رقم (٩) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، والذي يشير إلى أنه في يونيو ٢٠٢١، أكملت الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية ("ناتبت") جميع إجراءات نقل ملكية شركة منة وشركة فواصل المتطورة للكيماويات وشركة أبراج التاج للصناعات البلاستيكية وشركة أفاق الاحترافية للكيماويات ("الشركات الأربع") وذلك بناء على توجيهات الجهات المختصة، لتصبح بذلك شركة ناتبت مالكة لتلك الشركات الأربع بنسبة ١٠٠٪. وعليه، تم توحيد القوائم المالية لهذه الشركات الأربع ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة ناتبت للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ولم يتم تعديل رأينا بناء على هذا الأمر.

٢. الإيضاح رقم (١٨) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، الذي يشير الى أن أسهم الخزينة البالغ قيمتها ٦٢٧ مليون ريال سعودي قد صدر قرار بها من المحكمة بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠ يقيد التصرف بالاسهم المملوكة من قبل شركة ناتبت واي شركة تابعة ذات علاقة مباشرة او غير مباشرة لشركة ناتبت في أسهم "شركة اللجين القابضة" حتى يتم تصحيح الملكية والتحويل بشكل صحيح، وذلك عبر تفعيل دور الجمعية العمومية لشركة ناتبت. ولم يتم تعديل رأينا بناء على هذا الأمر.

مراجعة / خبراء ضرائب / استشارات

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
شركة اللجين القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

لغت انتباه (تتمة)
٣. الإيضاح رقم (٩) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، الذي يبين مدى تأثير حادثة الحريق على مرافق الانتاج الخاصة بشركة ناتبت. ولم يتم تعديل رأينا بناء على هذا الأمر.

الأمر الرئيسية للمراجعة
الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الامور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الامور.

الإستحواذ على شركة تابعة " ناتبت "	أمر رئيسي للمراجعة
<p>كيفية معالجة هذا الأمر عند مراجعتنا</p> <p>لقد قمنا بالإجراءات التالية من بين اجراءات أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم السيطرة على الشركة التابعة ناتبت ومراجعة التغييرات على النظام الأساسي التي أدت الى الحصول على السيطرة. • قمنا بالحصول ومراجعة تقارير نخص تقييم القيمة العادلة للشركة المستحوذ، وتقارير التقييم للموجودات الملموسة المعدة بواسطة الخبير الخارجي للإدارة. • الإطلاع على التقييم من قبل خبراء التقييم لدينا لمراجعة التقييمات التي قامت بعملها المجموعة والمنهجية المستخدمة لتحديد الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها؛ خاصة: - تقييم المنهجات المعتمدة والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقييم الشركة المستحوذ عليها وتقييم الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها. - الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد معدلات واتجاهات النمو والبيانات الأساسية؛ و - تحدي القيمة العادلة للعرض المحول، والذي تضمن تقييم توقعات أداء الأعمال في المستقبل من خلال الموافقة على مبالغ التنبؤات المعتمدة والعقود الأساسية ومقارنتها مع التنبؤات مع الأداء التاريخي و النتائج منذ تاريخ الاستحواذ. • قمنا بتقييم كفاءة وموضوعية وقدرات الخبراء الخارجيين والذين استعانتم بهم الإدارة في تقييم الشركة المستحوذ عليها وتقييم الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها • قمنا بتقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاحات المدرجة في الإيضاح رقم ٩ حول القوائم المالية. 	<p>تمت السيطرة من قبل المجموعة على ناتبت في ١١ نوفمبر ٢٠٢١، بسبب انقضاء حق نقض الأقلية بعد التغييرات في النظام الأساسي للشركة وأصبحت "ناتبت شركة تابعة منذ ذلك التاريخ وقد تمت السيطرة بدون تحويل عوض.</p> <p>تخضع المعالجة المحاسبية لعمليات الاستحواذ للمعيار رقم ٣ من معايير المحاسبة الدولية بشأن "تجميع الأعمال" وهو معيار ينطوي على متطلبات قد تكون معقدة ويتطلب من الإدارة أن تمارس قدراً معتبراً من الأحكام عند عمل تقديرات معينة. إن أهم الأحكام هو تحديد تخصيص سعر الشراء والذي يتضمن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد الموجودات (الملموسة وغير الملموسة) والمطلوبات المستحوذ عليها وتحديد قيمتها العادلة. • تحديد الشهرة التي سيتم الاعتراف بها عند الإستحواذ. • تحديد قيمة العرض المحول. <p>تمت السيطرة بدون تحويل عوض، وحسب المعيار الدولي رقم ٣ "تجميع الأعمال" يجب على المنشأة أن تعيد قياس حصة حقوق ملكيتها المحتفظ بها -سابقاً- في الأعمال المستحوذ عليها بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ.</p> <p>نظراً لحجم وتعقيد عملية الإستحواذ ، فقد تم إعتبار هذا بمثابة أمر تدقيق رئيسي.</p>
<p>بالإشارة إلى الإيضاح (٩) الخاص بالإستحواذ على شركة تابعة.</p>	

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
شركة اللجين القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

أمر رئيسي للمراجعة	كيفية معالجة هذا الأمر عند مراجعتنا
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، كان لدى الشركة مخزون بقيمة ٣٢٠ مليون ريال سعودي ومخصص ذي صلة مقابل المخزون البطيء الحركة والتالف بمبلغ ١,٧ مليون ريال سعودي. يتكون هذا المخزون من مواد خام، وبضائع تامة الصنع، وقطع غيار، وبضاعة في الطريق. بالنسبة للمواد الخام والبضائع التامة الصنع، فإن الشركة تطبق سياسة تكوين مخصص عندما يكون هناك أمور محددة تتعلق بالكمية و/أو صافي القيمة الممكن تحقيقها من هذه المواد أو البضائع.</p> <p>أما بالنسبة لقطع الغيار، بما في ذلك المستلزمات والمواد الأخرى، فإن الإدارة تعتبر أن هذه القطع والمواد قد تعرضت لانخفاض في القيمة عندما يتوافر دليل على حصول تلف في حالتها المادية و/أو عدم وجود طلب عليها في الفترة المحددة.</p> <p>اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيسي لان تكوين المخصص مقابل المخزون البطيء الحركة والتالف والمتضرر يستند إلى التقدير العالي من قبل الإدارة بخصوص عوامل مثل تحديد قطع الغيار بطيئة الحركة والراكدة والمتقدمة، ويشتمل على تقييم استخدامها في المستقبل وتحديد المخصصات المرتبطة بها. يعتبر اجمالي المخزون والمخصص ذات الصلة جوهريا في القوائم المالية.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الاحكام والتفديرات والاقتراضات المحاسبية، والايضاح ١٤ بخصوص الإفصاحات عن حركة المخصص للمخزون البطيء الحركة والتالف.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • اضافة الى إجراءات المراجعة الأخرى، فقد قمنا بفحص حسابات مخصص المخزون إزاء سياسة الشركة بالنسبة للمخزون بطيء الحركة والتالف. لقد حضرنا جردا فعلياً لأصناف المخزون في نهاية السنة من أجل الاطلاع على إجراءات الشركة وفهمها عند تحديد أصناف المخزون التالفة. • لقد قمنا بتقييم الافتراضات ومدى معقولية الاحكام التي استخدمتها الادارة في تقدير المخصص. بالنسبة للمواد الخام والبضائع التامة الصنع، فقد تتبعنا المخزون، على أساس العينة، وصولاً للمبيعات الحقا لنهاية السنة وتأكدنا بأنه تم بيعها بسعر أعلى من القيمة الدفترية. • بالنسبة لقطع الغيار، بما في ذلك المستلزمات والمواد الأساسية الأخرى، التي جرى تقييم انخفاض قيمها وفقا قمنا بتنفيذ الاجراءات التالية - على أساس العينة: <ul style="list-style-type: none"> - لقد حصلنا على فهم لكيفية تحديد إدارة الشركة لقطع الغيار بطيئة الحركة والمتقدمة وتقييم مقدار مخصص المخزون. - لقد حصلنا على فهم وتقييم مدى ملائمة أساس تحديد المخزون بطيء الحركة، والراكد والمتقدم. - لقد اختبرنا دقة تحليل اعمار وتقدم المخزون، على أساس العينة.
<p>بالإشارة إلى الإيضاح (١٤) بالمخزون وحركة مخصص بطيئة الحركة.</p>	

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكن لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
شركة اللجين القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

المعلومات الأخرى (تتمة)

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي فيها. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند فعل ذلك، الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري. عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها العادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هنالك نية لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هنالك خيار واقعي بخلاف ذلك. والمكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. أن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال مراجعتنا. وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية بالمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة، ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظّل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال مراجعتنا.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها ستؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوفاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

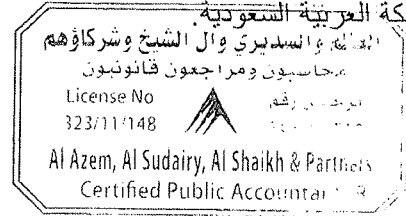
التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يضمن المراجع في تقريره ما يكون تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفة لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة تمثلت في قيام الشركة التابعة نائبت في إمتلاك أسهم في الشركة القابضة ("اللجين القابضة") وهو ما يعد حالة عدم الإلتزام بالمادة رقم ١٨٤ من نظام الشركات المطبق في

العظم والسديري وأل الشيخ وشركاؤهم
محاسبون ومراجعون قانونيون



سلمان بندر السديري
ترخيص رقم (٢٨٢)



٢٨ شعبان ١٤٤٣هـ (٣١ مارس ٢٠٢٢)
الرياض، المملكة العربية السعودية